

روح الكلمة

موضي الزهراني

الملك الأب

لم يكن خبر وفاة والدنا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خيراً عادياً، وأنه بالإمكان استيعابه وتقبليه بين يوم وليلة، لكن إيماناً بقضاء الله وقدره ندعو له من قلوبنا بالمغفرة والتقبل الحسن في مثواه الأخير؛ وذلك لمكانة الملك عبدالله -رحمة الله عليه- في قلوب الجميع، ولدوره الإنساني والإسلامي المهم على المستوى العالمي، ولكرمه الأبوي المأموس للعالم أجمع وتقديره لنساء شعبه بالذات، واعتباره من مثل نساءه المقربات لقلبه. وسأتناول جزئية مهمة هنا في هذه العجالة، ليستها من تعامله الطيب مع النساء بالذات عندما كنت من ضمن وفد مركز الحوار الوطني الذي قام بزيارته في قصره بالرياض بعد انتهاء فعاليات جلسات اللقاء الوطني التاسع في حائل عام 2012م، فكان استقباله للوفد النسائي لا يُنسى لما يتمتع به من روح أبوية عالية بالرغم من ظروفه المرضية؛ إذ قام بالانتقال مشياً من قاعة الوفد الرجالي للقاعة المخصصة للنساء، وكان حريصاً على التعرف على عضوات الوفد ومهامهن العملية، وترحيبه الأبوي العفوي بنا، وتقديم التوجيهات لهن فيما يخص مطالبتهن كقيادات ومسؤولات في جهات مختلفة في الوطن. ولم أنسى نصائحه حينها فيما يخص العنق الأسري وقت اللقاء، وأهمية الحوار بين أفراد الأسرة للحد من المشكلات التي تحدث لعدم الاهتمام داخل الأسرة؛ ولن أنسى أيضاً عندما سألتني عن اسمي وعلمي، فعندما أجبتته رد عاجلاً بكل العفوية (والنعيم). هذه الكلمة التي لن أنساها من قلب حاكم يملك الحب والتقدير لبنات شعبه مفخرة في ولجيم نساء هذا الوطن. لقد كان لقاء سريراً، لكنه كان تاريخياً ومميزاً بمعنى الكلمة مع ملك حنون، يهتم بمصالح الجميع من شعبه الذي لن ينساه أبداً، فلقد كان بسيطاً معنا، خاصة عندما رحب بأخذ الصور التذكارية معه بدون انزعاج بعد حوار الصادق الموجه لجميع أعضاء الوفد؛ إذ كان يقول: إن شاء الله ستحققون ما تريدون، لكن عليكم بالصبر والهدوء! لقد كانت نصيحة عظيمة من ملك عظيم، لديه نظرة مستقبلية لما يخص شؤون المرأة في بلادنا، وهذا ما لمسناه جميعاً نحن النساء في عهده الذهبي، وما تحقق من إنجازات علمية وقضائية ووظيفية ونظامية بشأن رفعة مكانة المرأة أسوة بشقيقتها الرجل!

لقد وعناه بقلوب مطمئنة راضية بقضاء الله وقدره، داعين له بالمغفرة والرحمة الواسعة، راجين الله أن يعين ملكنا سلمان بن عبدالعزيز، ويمنحه بالصلحة والعافية، فالأمل به كبير، ولن يخيب - بإذن الله - لأنه خير خلف لخير سلف، فالشعب السعودي نساء ورجالاً صغاراً وكباراً يشكرون ويحمدون الله على نعمة الأمن والأمان التي ينعمون بها للحيلولة دون انضمام هذه الفئة المستهدفة للتنظيمات الإرهابية، وإعادتها إلى سياقها الاجتماعية، وبيئتها المحيطة بها.

من جانب آخر، فإن نجاح لجان المناصحة الشرعية عالية، ولأن السعودية انفردت في تشكيل لجان المناصحة الشرعية، والتي لاقت قبولا، وإعجاباً محلياً، وإقليمياً، ودولياً - خصوصاً - من الدول التي عانت من داء الإرهاب. كما تشرير التقارير الصادرة في عام 2004 م، لمواجهة التطرف الفكري، وتم تطويرها في عام 2006

moudyazhrani@

ستبقى في قلوبنا



amanalssr@gmail.com

إهداء الرأي حول هذا الكاريكاتير، أرسل رسالة قصيرة SMS تبدأ برقم الرسام «6567»، ثم أرسلها إلى الكود 82244

لا علم إلا ببرهان عقلي (2-2)

أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري



JAZPING: 5079

من التلازم بين فطرة الله للعقل بأنه لا يقدر فيها أي تصوّر يُخالف سنة الله الكونية، فهو سبحانه وتعالى خالق العقل، وخالق سُنِّه الكونية ومُرْتَبِّها؛ ومن هذا التلازم علمنا أنه لا سبيل إلى معرفة ما تُمكن معرفته من الكون إلا بمبادئ العقل؛ لأنها المنطلق منها في التصور؛ ولأن المرجع إليها في الحكم..

لم يتصور ذلك إلا بتعبُّر الهُوِيَّة؛ فيكون الخط منحنياً.. وأكثر ما تبعد البديهيات عمّا بنيت عليه من بديهيات قبلها إنما يكون في صياغة المسلمات البيقية؛ لتحرير محل النزاع، واختصار الجدل.. وتكون هذه البديهيات حكماً باصطلاح لفظي كالحكم بصدق خبر التواتر؛ فهذا خبر يُرْخَن عليه يراهين متعذِّرة، ويولِّفها قانون الهُوِيَّة حكيمه من خلال هوية جماعة لم يتواطأوا على الكذب.. إلى آخر شروط التواتر؛ أنهم لا يتفقون على خبر كاتب، وإن يعود العقل في حالة كذبهم إلى المطالبة بأي حالة شُذِّت عن هذه الهوية.. أي أن يوجد من الخبرية خبرٌ هُوِيَّتُهُ التواتر فاكتشفته الخبرة مكتوباً؛ فهذه البديهية حصلت من قانون الهوية بئذٍ، واستغنى الفقيه بمضمونها (إذا احتج إليها) عن رُحاه إلى قانون الهوية، كما استغنى الحاسب بقضية 50x50=2500 عن عدِّ الخمسين خمسين مرة.. واللغة رموز للموجودات تُفَرِّق مقاصد المتكلمين والمتخاطبين؛ فيسب أن نُحدِّد مفاهيمنا تحديداً يُزيل الاحتمال، وهكذا نطلب هذا التحديد من كل مُصْطَفِح مذهب، ونقف بحذر عند الأساليب الأدبية التي يعثر بها الإجمال والعصوم والاحتمال، وهي أمور تولدها شهوة القيم البلاغية والجمالية غير الفارة وتوصف تجوُّراً بالبرهان الشعري، ومن الضروري إبراز العنصر الفكري في كل ما يُسمَّى معرفة؛ لمعرفة نوع المعرفة التي تكون مجرد مضامين حسية عن كيفية وكميَّات، وأحياناً تكون علاقات بين موجودات حسية يُهتدى بها؛ إلى معرفة واقع مُغَيَّب، وإلى معرفة صفات ذلك الواقع المغيب من خلال آثاره؛ وهذه العلاقات تختصر الفرضيات في محاولة خرة جديدة.. وإيجابية المبادئ العقلية تراوح بين هذين العنصرين: (حتمية تصوّر مقتضاهن)، (استحالة تصوّر أضرارهن)؛ فالعصران متلازمان يلزم من حتمية تصور مقتضاهن استحالة تصور غيرهن، وهكذا العكس.. ولا ينسف هذين العنصرين إلا وجود الحالة الشاذة عنهما؛ فإن استطاعت الخبرة مثلاً أن توجد في الواقع، أو تنكر من الواقع الموجود تقضيض اجتماعاً فحينئذ يصبح هذا للبساً العقلي الضروري وهماً لا يُعتمد عليه، ووجود ذلك المثال من الواقع مُحال.. وإذا وجدت كل مبادئ العقل هكذا -مخرومة في المشاهدة- فعني ذلك: أن العقل لا يؤلِّد بمبادئه أي معرفة؛ لأنه حينئذ لا ضابط لأفكاره، ولا مَعْدَن لاحتضانه، وهذا مُحال الاحتمال بخبرة البشرية التي لم تخترم.

قال أبويعالرحمن: (إن الفلسفة منذ وُجِدَت ليست هي ما يقرؤه الجمهور؛ لأنها مُنِيَّتْ بالغموض والتعقيد على الرغم من سهولته بسطها.. وكان هذا قرأها في لحظتنا الراهنة، وتكسر سُغْلِي الشاغل تيسيقها غاية الإمكان؛ لأن تفسير المعارف رسالة شريفة.. وكل مباحث العقل الفلسفي تراكمات من البحوث والسودات والإحالات مخزونة لدى منذ أكثر من ثلاثين عاماً أو أكثر.. بل بعضها منذ أربعين عاماً أو أكثر منذ كان عمري ثلاثاً وعشرين عاماً.. وهذه المهاتفة مما أعدهت مائة من مواد سلسلة حديث الشهر رقم (29)؛ فيال لقاء، والله السُّعْغان، وعليه الاتكال.

كتبه لكم:
أبو عبدالرحمن ابن عقيل الظاهري
عفا الله عنه-

يستدعي الإبقاء على لجان المناصحة الشرعية، وهو أمر في غاية الأهمية، كونها تكشف الشبهات، وتعالج الخلل الفكري، وإن كانت توظف آليات مختلفة في التعامل مع معتنقي التوجهات المتطرفة، والتي تبدأ - عادة - بالمناصحات الجماعية، ثم المناصحات الفردية، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة الدورات العمليّة، وتنتهي بمرحلة المناصحة الوقائية.

هناك من يُشكك في جهود المناصحة، وجدواها، ويرى أنه لا بد من إيقافها - ولو مؤقتاً - دون أن يقدم البديل المقترح، لمحابهة الأفكار المتطرفة التي تطرحها التنظيمات الإرهابية، أو يدعو إلى الجمع بين التدابير الأمنية، واليات الأمن الفكري، من أجل مواجهة الأفكار المتطرفة.. مع أنه كان من الأولى، المطالبة برصد سير هذه السلجان من الناحية الإيجابية، والدعوة إلى تعزيزها، وكشف الجوانب السلبية، والعمل على تصديدها، لأن الهدف هو الإصلاح، والوصول إلى الآلية الناجعة في حل هذه الإشكالية، وذلك من خلال التأهيل النفسي، والرعاية الاجتماعية، الأمر الذي سيقودنا - في نهاية المطاف - إلى تطويرها باستمرار، والحفاظ على نجاحاتها.

إن كان لدى من اقتراح، فهو ضرورة أن تخرج لجان المناصحة الشرعية عبر وسائل الإعلام، ومواقع التواصل الاجتماعي، من أجل نشر ثقافة المناصحة الوقائية، ولتحدث بالتفصيل عن الشبهات المشتركة لهذه الفئات الضالّة، وكيفية الرد عليهم، وذلك من خلال إعداد قاعدة بيانات، لرصد الوثائق، والمواقف الإلكترونية، وكتب المنظرين لفكر الجماعات المتطرفة، ومن ثم تصحيح عقائدهم، والعودة بهم للاندماج في المجتمعات، - إضافة - إلى تخطيطها حاجز البعد العلاجي إلى بعد آخر وقائي، والذي يشمل فئات محتملة، قد يكونون هدفاً - لا قدر الله - للاستقطاب الإرهابي، أو باعاً عليه.

نظرة تقييمية للجان المناصحة الشرعية!

سعد بن عبد القادر القويهي



JAZPING: 8198

الأفكار الإرهابية لا تخضع للمنطق، بل تتجاوز المقاييس العقلية، بسبب الخلل في فهم النصوص الشرعية، وضعف الآلة الذهنية.. وهي قضايا تتمحور حول تكفير الدولة، والحكام، والعلماء، - إضافة - إلى موضوع السوالة، والسرارة، ومناهضة الشركين، وضرورة إخراجهم من جزيرة العرب، - وكذلك - موضوع الدماء المعصومة، أي: أن تلك الأفكار امتداد لأفكار الخوارج، وإعادة لإنتاجها بتقسيمات مغلوبة لنصوص تتعلق بقضايا التكفير، والجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ثم عمدت - بعد ذلك - إلى الخروج على الحاكم، وحملت السلاح في وجه الدولة، من أجل إقامة الدولة الإسلامية - كما يزعمون -.

م، بتأسيس مركز محمد بن نايف للمناصحة، والرعاية - كأحد المؤسسات التابعة لوزارة الداخلية -، والذي يستهدف إعادة تأهيل معتنقي الأفكار المتطرفة، ودمجهم في المجتمع، عقب تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بحقهم، ويركز البرنامج على الأبعاد النفسية، والدينية، والفكرية، والاجتماعية، بحيث يصبح اجتياز البرنامج شرطاً، للخروج من المتهمين بالتحرف، والمشاركة في التنظيمات الإرهابية.

تصريح المتحدث الأمني في وزارة الداخلية - اللواء - منصور التركي، وتأكيده على أن عدد المنتكسين، والعائدين إلى الجماعات الإرهابية، والفكر الضال، بعد خضوعهم لبرامج المناصحة في مركز محمد بن نايف للمناصحة، والرعاية، لا يتجاوز %12، مؤكداً: أنهم يعملون على معرفة أسباب انتكاسهم، وعودتهم إلى التحرف،

هذه الإشكالية تُصنّف ضمن الإطار الفكري العقدي في المقام الأول، وانتشار الأفكار الراديكالية المتطرفة بين الشباب بشكل صاعد، ناتج عن تفاعلات إقليمية على أرض الواقع، وبالتالي لا بد من معالجتها في هذا السياق بمفهوم شامل، وتحديد توجهات المتطرفة، والخطاب العقائدي المجانب للضوابط، والذي يتبعه الجماعات المتطرفة، للحيلولة دون انضمام هذه الفئة المستهدفة للتنظيمات الإرهابية، وإعادتها إلى سياقها الاجتماعية، وبيئتها المحيطة بها.

من جانب آخر، فإن نجاح لجان المناصحة الشرعية عالية، ولأن السعودية انفردت في تشكيل لجان المناصحة الشرعية، والتي لاقت قبولا، وإعجاباً محلياً، وإقليمياً، ودولياً - خصوصاً - من الدول التي عانت من داء الإرهاب. كما تشرير التقارير الصادرة في عام 2004 م، لمواجهة التطرف الفكري، وتم تطويرها في عام 2006

مسارات

د. عبد الرحيم جاموس

الاحتلال الإسرائيلي والتكئيل بالطفولة...



لن تكون الطفلة الفلسطينية ملاك الخطيب ابنة الأربعة عشر ربيعاً آخر الأطفال الفلسطينيين ولا أولهم، ممن يتعرضون لإرهاب الدولة الصهيونية وتكئيلها المستمر

بهم دون حساب أو رقيب، وبون أية مراعاة للمواثيق الدولية التي تحمي حقوق الأطفال والقصر، فالطفولة في فلسطين مهدورة الحقوق وعرضة لكل الإجراءات الغاشمة التي يمارسها جيش الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، شأنهم شأن بقية فئات المجتمع الفلسطيني، فلم يتورع الاحتلال الإسرائيلي عن إصدار حكمه الجائر يوم 28-01-2014م في معسكر عوفر غرب مدينة رام الله في حق الطفلة ملاك الخطيب وحكمها بالحبس شهرين وتغريمها مبلغ ستة آلاف شيكل (1500 دولار أمريكي) بتهمته إلقاء الحجارة على جنوده، كذباً وزوراً، حيث أعتقلت الطفلة ملاك أثناء عودتها من المدرسة إلى البيت وهي تقطع الشارع الذي يفصل مدرستها عن بيتها، وفي آخر يوم دراسي من الفصل الأول للعام الدراسي الحالي والذي صادف آخر أيام السنة المنصرمة 31-12-2014م، حيث أطفال العالم كانوا يستعدون للاحتفال برأس السنة الجديدة بينما كان قدر الطفلة ملاك الخطيب أن تقضي ليلة رأس السنة للعام 2015م داخل السجن الإسرائيلي، ولتضم لألاف الأطفال الفلسطينيين، الذين يغتال الاحتلال الإسرائيلي طفولتهم وبراءتهم، تحت ذريعة تهديد حياة جنوده المحتلين والمُدجنين بكل أنواع الأسلحة الفتاكة!!!

لقد بلغ متوسط اعتقال الأطفال الفلسطينيين للعام 2013م معدل 199 طفلاً شهرياً، وفي عام 2014م معدل 197 طفلاً، أي ما يعده 2400 طفل فلسطيني يتعرضون للاعتقال سنوياً، وفي العام المنصرم جرى اعتقال 1500 طفل قاصر في مدينة القدس وحدها و37 حالة إبعاد و253 حالة حبس منزلي، كما أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على قتل أحد عشر طفلاً في الضفة الغربية، وإصابة العشرات بجروح مختلفة، وفي الحرب العدوانية الأخيرة التي شنتها قوات الاحتلال على غزة في الصيف الماضي قتلت 471 طفلاً من بين أكثر من 2200 حالة قتل مؤقته من قبل الجهات الدولية في تلك الحرب، وإصابة الألاف من الأطفال بالبروح المختلفة وألحقت بهم الإعااقات الجسدية والعقلية، و كل ذلك وهم يعض عينيه عما يجري للشعب الفلسطيني ولأطفاله على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، وما يتعرض إليه الأطفال من سوء المعاملة داخل السجون الإسرائيلية من إرهاب وبساتيل مختلفة، فإذ إن إسرائيل أن مثل هذه الإجراءات والجرائم المرتكبة في حق الطفولة وفي حق الإنسانية يوماً على يد جنودها وسجانها اعتقالاً وقتلاً وإعاقاً على ن تجرد من بحاسبتها عليها، وأن يدها ملطوقة لتفعل ما تشاء لإلامة احتلالها للأراضي الفلسطينية، وكسر إرادة الشعب الفلسطيني في مطالبته بالحرية والاستقلال وإنهاء الاحتلال، بل يجد الحماية والتبرير من قبل قوى دولية تتآكل على انتهاك حقوق الإنسان والحيوان على السواء، وتشن الحروب باسم مواجهة الإرهاب السواء، وتستهدف بل أفراد أو إرهاب عصابات، وتعض الطرف بل تبرير الإرهاب الذي يمارسه جنود الاحتلال الصهيوني يومياً في حق الشعب الفلسطيني بذرعية الدفاع عن النفس!!!!

لأبد أن يقف العالم اليوم بكل دوله ومؤساته ومنظماته المناهضة عن حقوق الإنسان ومن حقوق الطفولة إلى جانب الشعب الفلسطيني وأطفاله لوقف إرهاب الدولة التي تمارسه سلطات الاحتلال في حقهم، ورفض الأحكام الجائرة كافة التي تصدرها محاكم الاحتلال بحق الأطفال الفلسطينيين، والعمل على توفير الحماية للأطفال ولكل فئات الشعب الفلسطيني من جور وبتش جنود الاحتلال، ولأبد من تشكيل لجان دولية التحقيق بهذه الجرائم ورسدها وتقديم المتسببين بها إلى المحاكم الدولية ومحاسبة إسرائيل عليها، فقد قتل أكثر من ألفين من أطفال فلسطين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 2000م، واعتقل الألاف، مما حال دون إكمال حياتهم الطبيعية ومواصلة تعليمهم وأدى إلى تدمير نفسياتهم ومستقبلهم، بل ذلك فقط لأن جنود الاحتلال يتعاملون باستهتار مع حياة أطفال فلسطين ومستقبلهم ولأنهم لا يحاسبون على أفعالهم وجرائمهم المنافية لأبسط قواعد القانون الدولي والمواثيق الدولية، فالحماية لأطفال فلسطين واجب، والحرية للشعب الفلسطيني واجب، وإنهاء الاحتلال للأراضي العربية والفلسطينية أصبح مسؤولية دولية لأبد من قبلها والقيام بها في أسرع وقت لإنهاء مسلسل الجرائم التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وأطفاله وحقوقه المشروعة.

د. عبد الرحيم محمود جاموس
عضو المجلس الوطني الفلسطيني
E-mail: pccommery@hotmail.com
الرياض 01-09-2015م الموافق 04-01-2015م
1436هـ